

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## «الاستئناف» العراقية تصدر قراراً لمصلحة «زين - العراق»

أعلنت شركة الاتصالات المتنقلة (زين) أن محكمة الاستئناف العراقية أصدرت قرارها لمصلحة شركة «أثير للاتصالات» (زين - العراق) في جلستها المنعقدة يوم الخميس الموافق 22 يناير 2015 بالدعوى المقامة من قبل إحدى شركات الاتصالات العاملة في العراق. وأوضحت الشركة في بيان على موقع البورصة أن محكمة الاستئناف العراقية قررت رد الطعن المقدم من الشركة المدعية للأسباب الواردة في قرار محكمة التمييز الاتحادية، علماً بأن هذا القرار قابل للطعن مرة أخرى أمام محكمة التمييز الاتحادية من قبل الشركة المدعية. وكانت محكمة التمييز قد قضت في منتصف شهر ديسمبر الماضي بعدم أحقية الشركة المدعية في أي مبلغ تعويض وتأكيداً على سلامة التصرفات القانونية التي أبرمتها «زين - العراق».

10٪ نسبة استقطاع احتياطي الأجيال القادمة بدلاً من 25٪.. والإيرادات 12 مليار دينار والمصروفات 19 ملياراً والإنفاق الاستثماري مستمر ويرتفع إلى 16.7٪.

# 8,2 مليارات دينار عجز تقديري بالميزانية الجديدة

مليون دينار بنسبة 16,7٪ وبلاظ التحسن النسبي للإنفاق الاستثماري مقارنة بمعدلاته في السنة المالية 2015/2014 حيث شكل 13,6٪ من إجمالي المصروفات، وذلك يعود إلى سعي الحكومة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والتنموية والحيوية المدرجة بخطة التنمية 2016/2015 ومن ثم إدراج الاعتمادات المالية اللازمة لها.

تاسعا: مشاريع خطة التنمية 2016/2015

بلغ عدد المشاريع 521 مشروعا بخطة التنمية 2016/2015 وبلغت تقديرات الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها 6608,5 ملايين دينار منها 1767,9 مليون دينار بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، و4840,6 مليون دينار بميزانيات المؤسسات المستقلة، حيث يستأثر القطاع النفطي بالنصيب الأكبر منها.

عاشرا: أبرز ملامح مشروع ميزانية السنة المالية 2016/2015

على الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية وهي المورد الرئيسي لإيرادات الميزانية فقد أولت الحكومة اهتمامها بإدراج الاعتمادات المالية التي تهم المواطن ومنها:

● إدراج الاعتمادات اللازمة لتعويض خريجي الجامعات والمعاهد العليا وفقا لسياسة التوظيف التي تنتهجها الدولة.

● إدراج الاعتمادات اللازمة لصرف مكافآت التقاعد للموظفين الكويتيين عند التقاعد طبقا لأحكام القانون رقم 110 لسنة 2014.

● الاستثمار في سداد مساهمة الخزانة العامة في التامينات الاجتماعية وسداد قسط مشروع رفع السقف الأعلى للمرتب الخاضع للتأمين إلى 1500 دينار.

● إدراج الاعتمادات اللازمة لدعم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة والتي يأتي على رأسها دعم وقود تشغيل محطات توليد الكهرباء والماء، ودعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محليا، وخفض تكاليف المعيشة، واعانات الرسوم الدراسية وتعليم الطلبة، وبدل الإيجار، والرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية للمواطنين بالخارج، وغيرها من الدعامات والتي بلغت 3775,5 مليون دينار.

حادي عشر: نقطة التعادل: في ظل التطورات السلبية والانخفاض الحاد لأسعار النفط بالأسواق العالمية ومن ثم تقديرات الإيرادات النفطية على أساس 45 دولارا/برميل، وحجم إنتاج 2,7 مليون برميل/يوم، ووفقا لهذه الأسس فإن سعر برميل النفط الذي يحقق توازن الميزانية هو 77 دولارا/برميل.

تقديرات الإيرادات النفطية 105598,9 مليون دينار بنسبة 88٪ من جملة الإيرادات بينما بلغت تقديرات الإيرادات غير النفطية بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016/2015 مبلغ 1453,2 مليون دينار بنسبة 12٪ من جملة الإيرادات. وعليه فقد بلغت جملة تقديرات الإيرادات بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016/2015 مبلغ 12052,1 مليون دينار.

ثالثا: المقطع من الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة:

وفقا لأحكام القانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة. فقد بلغ المقطع من الإيرادات العامة لاحتياطي الأجيال القادمة للسنة المالية 2016/2015 مبلغ 1205,2 مليون دينار بنسبة 10٪ من إجمالي تقديرات الإيرادات.

رابعاً: تقديرات المصروفات

كما تمت مناقشة تقديرات أبواب المصروفات والتي روعي إعدادها وفقا للاحتياجات الفعلية للوزارات والإدارات الحكومية، حيث بلغت جملة تقديرات المصروفات 19073,0 مليون دينار بنقص قدره 4139,2 مليون دينار عن اعتماد السنة المالية 2015/2014 بنسبة 17,8٪.

خامسا: العجز في الميزانية

في ظل أوضاع السوق النفطية والانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام وفي ضوء تقدير الإيرادات النفطية على أساس 45 دولارا/برميل وحجم إنتاج 2,7 مليون برميل/يوم، فقد ترتب على ذلك حدوث عجز بميزانية السنة المالية 2016/2015 بلغ 8226,6 مليون دينار.

سادسا: المرتبات وما في حكمها:

بلغت تقديرات المرتبات وما في حكمها 9996,1 مليون دينار بمشروع ميزانية السنة المالية 2016/2015 والتي تدرج بالباين الأول - المرتبات والخصام - المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية، حيث تشكل 52,4٪ من إجمالي مصروفات الميزانية.

سابعاً: الدعم: قدر دعم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة بمشروع ميزانية السنة المالية 2016/2015 بمبلغ 3775,5 مليون دينار ويشكل 19,8٪ من إجمالي مصروفات الميزانية. وعلى ذلك فإن تقديرات المرتبات وما في حكمها والدعم بمشروع ميزانية السنة المالية 2016/2015 بلغت 15895,5 مليون دينار بنسبة 83,3٪ من إجمالي مصروفات الميزانية.

ثامنا: الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري

قدر الإنفاق الجاري بمشروع ميزانية السنة المالية 2016/2015 بمبلغ 15895,5 مليون دينار بنسبة 83,3٪ من إجمالي المصروفات بينما بلغ الإنفاق الاستثماري 3177,5



وزير المالية أنس الصالح وخليفة حمادة وصالح الصرعاوي خلال المؤتمر الصحفي الخاص بالكشف عن ميزانية 2016/2015 (محمد خلوصي)

## من المؤتمر الصحفي

● كشف الصالح أن العجز في ميزانية 2016/2015 سيتم تعويضه عبر آلية من اثنين، الأولى السحب من الاحتياطي العام، والثانية الاقتراض من السوق التجاري سواء من المحلية بالدينار أو العالمية بالدولار. وأوضح أن «المالية» لا تزال تدرس هذه الآليات وفقا لعدد من المعطيات أهمها تحديد نسبة العائد على الاحتياطي العام أو نسبة الفائدة على الاقتراض.

● نفى الصالح وجود نوايا حكومية لخفض رواتب موظفي القطاع العام.

● نكر الصالح أن معدلات النمو المستهدفة كانت 3,5٪ ومع تراجع النفط وصلت إلى 1,7٪.

● أشار الصالح إلى أن هدف الحكومة هو ترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه، والهدف من الدعم ليس التوفير على الموازنة بل العدل والمساواة بين جميع طبقات المجتمع، مؤكدا عدم المساس بأصحاب الدخل المتوسطة.

● كشف الصالح أن العجز في ميزانية 2016/2015 سيتم تعويضه عبر آلية من اثنين، الأولى السحب من الاحتياطي العام، والثانية الاقتراض من السوق التجاري سواء من المحلية بالدينار أو العالمية بالدولار. وأوضح أن «المالية» لا تزال تدرس هذه الآليات وفقا لعدد من المعطيات أهمها تحديد نسبة العائد على الاحتياطي العام أو نسبة الفائدة على الاقتراض.

● نفى الصالح وجود نوايا حكومية لخفض رواتب موظفي القطاع العام.

الدولة والأسس والاعتبارات التي روعيت لدى إعداد تقديراتها. حيث قدرت على أساس 45 دولارا/البرميل، وحجم إنتاج 2,7 مليون برميل في اليوم، ووفقا لذلك فقد بلغت

المصروفات، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة والقوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.

● تم الأخذ بالاعتبار لدى إعداد

### أسس إعداد ميزانية 2016/2015

- اعتماد سياسات مالية رشيدة تلمزم جميع الجهات الحكومية بعدم الاسراف في مختلف اوجه الانفاق، وتجنب اصدار قرارات ترتب اعباء مالية جديدة.
- وضع اسقف للإنفاق بمشروع ميزانية السنة المالية 2016/2015 لكل

من الجهات الحكومية على نحو لا يخل بمقدار ومستوى الخدمات العامة المقدمة.

3 - تخفيض تقديرات ما يخص المصروفات الثانوية غير المؤثرة بصفة مباشرة على أداء الجهات الحكومية للمهام المسندة لها.

الميزانية العامة للدولة على مستوى ائتياب للسنة المالية 2016/2015					
ميزانية 2016/2015	ميزانية 2015/2014	الفرق	النسبة	ختامي 2014/2013	اولا: الإيرادات
10,598.9	18,805.7	8,206.8	43.6٪	29,291.9	الإيرادات النفطية
1,453.1	1,263.3	189.8	15.0٪	2,519.5	الإيرادات غير النفطية
12,052.0	20,069.0	8,017.0	39.9٪	31,811.4	جملة الإيرادات
1,205.2	5,017.3	3,812.1	76.0٪	7,952.9	ثانيا: المصروفات والالتزامات
19,073.0	23,212.2	4,139.2	17.8٪	18,903.3	نسبة استقطاع احتياطي الأجيال
20,278.2	28,229.5	7,951.3	28.2٪	26,856.2	جملة المصروفات
8,226.2	8,160.5	65.8	0.8٪	4,955.3	ثالثا: العجز أو الفائض

إجمالي مشاريع خطة التنمية للسنة المالية 2016/2015			
عدد المشاريع	بيان	تقديرات 2016/2015	تقديرات 2016/2015
	إجمالي مشاريع الخطة (ميزانية الوزارات)	1,301.8	466.1
	مشاريع الجهات المستقلة	4,522.2	318.4
521	إجمالي مشاريع 2016/2015	5,824.0	784.5

مصرفوات ميزانية السنة المالية 2016/2015					
البيان	ميزانية 16/15	ميزانية 15/14	الفرق	ختامي 14/13	مصرفوات ميزانية السنة المالية 2016/2015
المرتبات وما في حكمها	9,996.6	11,194.8	1,198.7	10,219.4	المرتبات وما في حكمها
الدعومات	3,775.5	5,769.7	1,994.2	4,251.7	الدعومات
المصرفوات الرأسمالية	3,177.5	3,163.6	13.9	2,228.9	المصرفوات الرأسمالية
باقي المصروفات	2,123.9	3,084.1	960.2	2,210.3	باقي المصروفات
إجمالي الميزانية	19,073.0	23,212.2	4,139.2	18,903.3	إجمالي الميزانية

باتي جداول ميزانية 2016/2015 على موقع «الانباء الإلكتروني»

## تباين أداء أسواق الخليج في أول جلسة بعد وفاة خادم الحرمين

عند مستوى إغلاقه السابق 1428 نقطة. محليا، شهد سوق الكويت المالي جنوحا للانخفاض ولكن بشكل محدود للمؤشر السعري ومتوسط على مستوى المؤشرات العينية التي تأثرت بعمليات بيع لبعض الأسهم القيادية، غير أن التراجع كان لافتا على مستوى قيمة التداول التي سجلت انخفاضا بنسبة تزيد على 20٪ ببلوغها 26,1 مليون دينار مقابل نحو 32,8 مليون دينار كانت في الجلسة الأخيرة، وخسرت القيمة الرأسمالية للبورصة أسس نحو 81 مليون دينار لتستقر القيمة الرأسمالية عند 30,1 مليار دينار بارتفاع نسبهته 1,2٪ منذ بداية العام.

● تراجع سوق أبوظبي بنسبة 0,8٪ بانخفاض بلغ 35 نقطة ليصل المؤشر إلى 4534 نقطة.

● بتراجع محدود أغلق سوق الكويت المالي محققا خسائر بلغت 3,5 نقاط تمثل 0,5٪ ليصل المؤشر إلى 6659 نقطة.

● سوق قطر حقق انخفاضا ضئيلا هو الآخر بنسبة 0,1٪ بخسارته 11,5 نقطة ليصل إلى 11,836 نقطة.

● السوق السعودي كان أبرز الأسواق شهدت تماسكا وأغلق بالمنطقة الخضراء بعد تحقيقه 0,7٪ مكاسب من خلال نحو 60 نقطة ليصل إلى 8481 نقطة.

● سوق مسقط حقق ارتفاعا محدودا بنسبة 0,1٪ ليصل إلى 6644 نقطة.

● استقر سوق البحرين

ظل المستجندات التي طرأت مؤخرا في اليونان، وكانت اغلاقات الأسواق الخليجية على النحو التالي:

● انخفض سوق دبي بنسبة 3,6٪ بخسارته 139 نقطة ليصل إلى 3,5 نقاط وذلك رغم إعلان المصارف المدرجة بالسوق عن نتائج مالية جيدة.

**استقالة الرجحان من رئاسة «أهلي المتحد»**

اعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن البنك الأهلي المتحد (أهلي متحد) أفاده بموافقة مجلس الإدارة على الاستقالة المقدمة من رئيس مجلس الادارة فهد مزيد الرجحان من مجلس إدارة البنك ومن مجالس إدارات البنوك التابعة والمتنسية لمجموعة البنك الأهلي المتحد، وذلك بسبب ظروف خاصة اعتبارا من 2015/11/22.

## القضاء يعيد سامي النصف ومجلس الإدارة المقال إلى «الكويتية»

مؤمن المصري - أحمد يوسف

قضت محكمة الاستئناف بإلغاء قرار وزير المواصلات عيسى الكندري الخاص بفصل سامي النصف من رئاسة مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية وإعادةه إلى منصبه مع إلغاء قرار تشكيل مجلس الإدارة الحالي للشركة.

وأكد محامي الرئيس السابق لمجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية بسام السعوسي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن القرار واجب الأساسى ويتم حاليا استعمال الإجراءات الخاصة بتنفيذ القرار وتمكين عودة كامل أعضاء مجلس الإدارة السابق، ومزاولة نشاطه.

وأضاف قائلا: «منذ صدور الحكم، شرعنا في اتخاذ الإجراءات القانونية لتابعة عملية التنفيذ، حيث سن المتوقع أن يتمكن المجلس السابق من مزاولة نشاطه خلال الأيام القليلة المقبلة، وأنه في حال تم استكمال الحكم فإن الإجراءات ستعطل عودة النصف ومجلس الإدارة السابق لبعض الأيام فقط.. وحول القرارات التي اتخذها

مجلس الإدارة الحالي برئاسة رشا الرومي، قال أنها قرارات صحيحة وواجبة النفاذ إلى أن يتمكن المجلس السابق من ممارسة نشاطه من جديد وذلك طبقا للقانون.

هذا وقد قضت الدائرة الإدارية بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار إبراهيم السيف بإيقاف قرار وزير المواصلات عيسى الكندري بإيقاف سامي النصف عن رئاسة مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية وقرار تشكيل مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية مع تعويض النصف مؤقتا بمبلغ 5001 دينار، ومبلغ 1000 دينار أتعاب محاماة. وأمام محكمة الاستئناف حضر المحامي الحميدي السبيعي وطعن بالقرارين مع ما يترتب على ذلك من آثار، مؤكدا عدم وجود أسباب قانونية لإيقاف سامي النصف عن عمله وما اتخذ من قرار بمنزلة عزل من وظيفته دون مسوغ قانوني فضلا عن عدم اختصاص الوزير بإصدار القرار الذي يفترض أن يصدر من مجلس الوزراء، مشيرا إلى أن القرار تضمن سوء استعمال سلطة.